

أقسام الجملة في اللغة العربية عند العلماء المحدثين

د. عيسى العزري

جامعة الشلف

كانت دراسة النحاة القدماء العرب منصبة على مكونات الكلام: الاسم والفعل والحرف وتقسيمهم إياه، فقد استهل سيويه - رحمه الله - كتابه بباب: «هذا باب علم ما الكَلِم من العربية»⁽¹⁾ واقتفى أثره ابن جني - رحمه الله - حيث استهل كتابه الخصائص بنفس الباب الذي تحت عنوان: «هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول»⁽²⁾، معتقدين أن الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الذي يتوقف عليه الكلام المفيد، يقول ابن جني: «إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجني من الكلمة الواحدة، وإنما تجني من الجمل ومدارج القول»⁽³⁾، والجملة هي وحدة الكلام الصغرى، وكثير من النحاة سَوَّى بين الكلام والجملة، يقول ابن هشام⁽⁴⁾: تؤكد أن النحاة لم يأبهوا لشخصية الجملة بوصفها نواة تركيبية؛ لأن الكلام هو المقصود بالذات إذ به يتم التواصل.

ومن النحاة الذين عرّفوا الجملة أبو العباس المبرد - رحمه الله - عند تعرضه لباب الفاعل حيث يقول: «وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بما الفائدة للمخاطب، والفاعل والفعل بمثلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد بمثلة قولك: القائم زيد»⁽⁵⁾. فيشترط في الجملة اسمية كانت أو فعلية حصول الفائدة للمخاطب من المتكلم وهي ما كانت من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، يتبين أن الجملة والكلام عنده مترادفان، يقول في باب المسمد والمُسند إليه: «فلا ابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر»⁽⁶⁾.

أما ابن جني فقد عرّف الكلام بقوله: «كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام زيد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه ومه، ورويد، وحاء وماء في الأصوات، وحش وكف، وأف، وأوه. فكل لفظ مستقل بنفسه وحنيت منه ثمة معناه فهو كلام»⁽⁷⁾، وقوله أيضا: «إن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل»⁽⁸⁾. وأن مدلول الكلام عنه مطابق للجملة، وتمثيله يتوسع فيه في صور مختلفة لحاجة الموقف اللغوي.

ومن النحاة الذين فرقوا بين الكلام والجملة الرضي - رحمه الله - بدليل قوله: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس»⁽⁹⁾، ولكن ابن هشام - رحمه الله - هو الذي شق تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها على نحو محكم مفرقا بين الكلام والجملة حيث يقول: «الكلام هو القول المفيد بالقصد، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ: قام زيد، والمبتدأ وخبره كـ: زيد قائم، وكان بمثلة أحدهما نحو: ضرب اللص، وأقامم الزيدان، وكان زيد قائما، وظنته قائما، وبهذا يظهر لك أنهما ليس بمترادفين كما يتوهم كثير من الناس، وأنها أعم منه»⁽¹⁰⁾، فابن هشام يشترط في الكلام الإفادة بخلاف الجملة لا يشترط ذلك في جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، كل ما مر من الجمل ليست مفيدة فهو ليس بكلام.

لقد قسم النحاة القدماء الجملة قسمين هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ومن عناصرهما الأساسية المسند والمُسند إليه، وقد عرفهما سيويه بقوله: «ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمُسند إليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب زيد، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من

الآخر في الابتداء»⁽¹¹⁾، وأجمع كثير من النحاة على أن الجملة تتكون من اسمين أو من اسم وفعل، وأن يكون بين كل منهما إسناد أصلي، فهم يقصدون إلى المحافظة على ركني الجملة.

تنقسم الجملة في اللغة العربية عند العلماء الحديثين إلى ثلاثة أقسام: الجملة الإسنادية والجملة الموحزة والجملة غير الإسنادية. الجملة الإسنادية⁽¹²⁾ ما تركبت من مسند ومسند إليه، فإن كانا اسمين فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلا فالجملة فعلية، ولا يحذف أحدهما إلا إذا دلت عليه قرينة مع تفهم دلالة العنصر بعد الحذف، وعبر عنه نحائنا بالحذف لأنه معلوم، يقول ابن مالك: (13)

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا **** تَقُولَ زَيْدٌ: مَنْ عِنْدَ كَمَا؟

والعلم بالحذف آت من دلالة القرائن في الجملة، والجملة الإسنادية تشمل الأنواع الآتية:

1/ الجملة الاسمية

تتألف الجملة الاسمية من مسند إليه ومسند، وتعبير آخر من مبتدأ وخبر، والمبتدأ يشترط فيه أن يكون اسما صريحا أو مصدرا مؤولا أو اسم إشارة أو اسم موصول أو ضميرا، أما المسند أو الخبر فلا بد أن يكون وصفا، أو جملة أو شبه جملة من الجار والمجرور أو الظرف، والمبتدأ لا يكون إلا مرفوعا بالعلامة المتعارف عليها المتمثلة في العلامة الأصلية الظاهرة أو المقدرة، أو العلامة الفرعية. ولفظه "مبتدأ" من حيث الرتبة له الصدارة في الجملة، ولا يتأخر إلا لدواع منها: التعيين لأن المبتدأ لا يكون معرفة أو مخصصا.

وقد يفقد المبتدأ علامة الرفع في بعض الحالات منها:

أ/ بسبب المناسبة وذلك عندما تتصل به ياء المتكلم في مثل: "لُعَيتِي اشتقاقية"، لغتي: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة ياء المتكلم؛ لأن الياء تناسبها الكسرة.

ب/ وإذا جاء الاسم مقصورا أو منقوصا لا علامة لهما ظاهرة بل هي مقدرة نحو قولك: الفتى مجد، والقاضي عادل.

ت/ وإذا دخلت على الجملة الاسمية أدوات النسخ "إن وأخواتها" إذ يخرج المبتدأ عن حالة الرفع إلى حالة النصب مثل: إن العلم مفيد، أو يخرج إلى حالة البناء على الفتح في بعض حالات "لا" النافية للجنس كقولك: لا إنسان مخلد.

ث/ إذا كان المبتدأ مؤولا نحو: أن تجتهدوا خير لكم.

أما المسند أو الخبر فحكمه الرفع إذا كان اسما أو وصفا، وقد يفقد الرفع إذا دخل على الجملة الاسمية أدوات النسخ المتمثلة في "كان وأخواتها" فإنه ينصب بها كقولك: كان الاستعمار بشعا، كما يفقد الرفع إذا كان مضافا إلى ياء المتكلم نحو: عملي صديقي، أو كان منقوصا مثل: الأستاذ راضٍ عن نتائج طلابه، أو كان مقصورا نحو: حياة الكافر ضنكا.

وجملة "كان الناقصة وأخواتها" اسمية وليست فعلية وإنما "كان وأخواتها" أدوات داخلية عليها، يقول ابن يعيش عن الجملة التي تدخل عليها "كان وأخواتها" إنها: «متمثلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلتَ كان زيد قائما، فقائم هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد كما كان في الابتداء كذلك، وقول النحويين خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ»⁽¹⁴⁾.

وترتيب الخبر يخضع لفهم الإسناد، وقد يكون مقدما لوجود قرينة لأمن اللبس كقول الشاعر⁽¹⁵⁾:

بُنُونًا بُنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتِنَا *** بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فإن جملة "بُنُونًا بُنُو أَبْنَائِنَا" اشتملت على مسند ومسند إليه وقد تقدم المسند وهو قوله: "بُنُونًا" على المسند إليه وهو قوله: "بُنُو أَبْنَائِنَا"، وقد استساغ الشاعر تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما في رتبة واحدة من التعريف، وكل واحد منهما صالح للابتداء به لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ وإلى الخبر معينة أحدهما للابتداء به والآخر للأخبار به المتمثلة في التشبيه، وذلك أنه يريد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء في الحبة والعطف والحنان.

2/ الجملة الفعلية

وهي ما كان المسند فيها فعلا والمسند إليه إما أن يكون فاعلا إذا كان الفعل مبنيا للمعلوم، وإما أن يكون نائب فاعل إذا بني الفعل للمفعول، يقول سيبويه - وهو يسمي نائب الفاعل المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر — : «والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره، وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل، فأما الفاعل الذي يتعداه فعله فقولك: ذَهَبَ زَيْدٌ وجلسَ عمرو. والمفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل فقولك: ضَرَبَ زَيْدٌ وَيُضْرَبُ عمرو»⁽¹⁶⁾.

ورتبة الفاعل في الجملة الفعلية ملزمة التأخير عن الفعل لِأَمَنِ اللبس، يقول ابن الناظم: «الفاعل كاجزاء من الفعل؛ لأن الفعل يفتقر إليه معنى واستعمالا، فلم يجز تقديم الفاعل عليه، كما لم يجز تقديم عجز الكلمة عن صدرها، فإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه، وفاعل الفعل ضمير بعده مطابق للاسم السابق»⁽¹⁷⁾.

والمسند إليه في الجملة الفعلية أنواع: منه الاسم الصريح نحو: فَهَمَ الطالبُ المسألةَ، والمصدر المؤول نحو: بلغني أنك مسافر، كما يأتي ضميرا مستترا كقولك: "عَلَيَّ قَامَ" لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل ولا يتأخر عنه، ومن يعتبر أن جملة: "عَلَيَّ قَامَ" جملة فعلية لأن في ذلك لبساً بين الاسمية والفعلية واللغة تترع بطبيعتها إلى عدم اللبس واضح في سبيل ذلك ما يكفل إقامة التعبير على سنن الوضوح⁽¹⁸⁾، يقول ابن جني: «ألا تقول: "إن زيدا قام" فتنصبه وإن كان الفعل مسندا إليه - لما لم يعر من العامل اللفظي الناصبة»⁽¹⁹⁾، أما في حالة وقوع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ ولا بد من تطابق الفعل للاسم الذي قبله، ويمثل ابن الناظم لذلك بقوله: «فإن كان لمثنى أو لمجموع برز نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن، وإن كان لمفرد استتر مذكرا أو مؤنثا نحو: زيد قام، وهند خرجت، والتقدير: زيد قام هو، وهند خرجت هي»⁽²⁰⁾. والعلامة الإعرابية للفاعل الرفع بالعلامة الأصلية "الضمة" إذا كان مفردا مذكرا كان أو مؤنثا، وكذا في جمع المؤنث السالم، وفي جمع الكسير، ويرفع بالعلامة الفرعية الألف في التثنية وبالواو في جمع المذكر السالم.

3/ الجملة الوصفية

الجملة الوصفية ما كان في تكوينها وصف الذي يشمل على اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، بالإضافة إلى اسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل للرفع، نحو: أناجح أخواك، ما حاضر أنتم، ما محبوب الخائنون⁽²¹⁾. والمتعمّن في الجملة الوصفية أنها تتألف من "مبتدأ" و"فاعل" وكلاهما مسند إليه، والجملة لا بد أن تتكون من مسند ومُسند إليه، ولكن علماء اللغة تجاوزوا عن هذا مع الجملة الوصفية، فهي بهذا تترع بجزء من الجملة الاسمية، وبجزء آخر من الجملة الفعلية، حيث أخذت المسند إليه من كليهما، وعُدّت من الجمل الاسمية لتصدرها بوصف الذي يشبه الاسم، والحقيقة ليست جملة اسمية لعدم التطابق؛ لأن الجمل الاسمية يتم فيها التطابق بين المبتدأ والخبر في مثل: الفلاحان مجدان، والفلاحون مجدون، أما في الجملة الوصفية فيعتمد فيها التطابق فنقول: أجد الفلاحان، أجد الفلاحون، ويقول الرسول — صلى الله عليه وسلم - «أَحْيِ وَالِدَاكَ»⁽²²⁾، فالمبتدأ له خبر، أما الوصف فلا خبر له ويرجع ذلك إلى شدة شبهه بالفعل⁽²³⁾، ومما يؤكد عدم اسميتها لعدم قبولها دخول النواسخ عليها التي فيها "إن" وأخواتها و"كان" وأخواتها إلا الفعل الناقص "ليس" لأن الفعل "ليس" يفيد النفي كـ: "ما" النافية مثل: ليس قائم الطالبان، فقائم: اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، والطالبان: فاعل للاسم الفاعل مرفوع بالألف لأنه سد مسد خبر "ليس". ويشترط فيها البصريون أن تسبق بنفي أو استفهام بخلاف الكوفيين لا يشترطون هذا الشرط.

والرتبة ملزمة بين الوصف وفاعله أو نائبه فلا يتقدم مرفوعه على الوصف وإلا خرجت عن نطاق الجملة الوصفية، وصارت الجملة اسمية، أما المطابقة في الجملة الوصفية ملزمة في التذكير والتأنيث كقولك: أحاضر الطالب؟ أحاضرة الطالبة؟ أما من حيث العدد (الأفراد والتثنية والجمع) فإن الوصف لا يكون إلا مفردا، ولا يصغر ولا يوصف، ولا يُعرّف ولا يثنى ولا يجمع⁽²⁴⁾، وإن لحقت الوصف علامة التثنية أو الجمع فلا تكون الجملة وصفية، بل تنتقل إلى الاسمية وإن تقدم فيها الخبر يقول الرسول - صلى الله عليه

وسلم - : «أَوْمُخْرِجِيْ هُمْ»⁽²⁵⁾، ويتدارك محمد حماسة عبد اللطيف أن الأولى في أعراب جملة الوصف ألا نذكر مصطلح المبتدأ ونكتفي بالوصف بأي نوع كان بدليل قوله: «يكفي في إعراب الوصف أن نقول عنه: إنه وصف فاعل مرفوع، أو وصف مفعول مرفوع، أو وصف مبالغة مرفوع إلى آخره، دون أن نشير إلى أنه مبتدأ وإلا وقعنا في الخلط الذي أردنا أن نتخلص منه، ولا يخرج الوصف في الجملة الوصفية عن هذا الإعراب إلا إذا أضيف إليه كلمة "غير" في مثل "غير لاه عداك" و"غير مأسوف على زمن" فيجر بالإضافة أو إذا دخلت على الجملة "ليس" مثل "ليس قائم الزيدان"⁽²⁶⁾، فالجملة الوصفية ابتدأت بوصف الواقع أنه وصف ومبتدأ والاكتفاء بالوصف يجعلها منفردة عما سواها، كما لا يجوز حذف أحد ركنيها الوصف أو مرفوع الوصف.

ثانيا: الجمل الموجزة⁽²⁷⁾

ولا نقصد بالجمل الموجزة الاختصار لأجل الحذف لِمَا يعلم، وإنما تتكون من طرف واحد، والجملة عند نحائنا القدماء لا بد لها من ركنين أساسيين من جانب، والإيمان بنظرية العامل من جانب آخر، ولا بد لكل فعل فاعل؛ لأنه لا يكون فعل ولا فاعل، فعد الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، وإذا كان لا يستغنى كل واحد منهما عن صاحبه كالابتداء والخبر⁽²⁸⁾، وانطلاقاً من هذا القول لا بد من القول بالحذف الواجب لدى النحاة حتى تطرد القاعدة، وعندما يحذف المحذوف لا يظهر أبداً حتى أدى إلى الاختلاف في هذا المحذوف هل هو المسند أم المسند إليه في قوله تعالى: ﴿طَاعَةً وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾⁽²⁹⁾، اختلف النحاة في هذا المحذوف هل هو المبتدأ أم الخبر، فأما أن يكون قد أضمر الاسم وجعل هذا الخبر، فكأنه يقول: أمرى طاعة وقول معروف، أو يكون قد أضمر الخبر فيقول: طاعة وقول معروف أمثل⁽³⁰⁾، وهذا الاختلاف يدل على مرونة اللغة العربية وعدم تصلبها. والذي استند إليه محمد حماسة عبد اللطيف أن بعض النحاة القدماء يعترفون بالمبتدأ الذي لا خبر له، ففي حالة الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو بمعنى "مع" ذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير مثل: كُلُّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ⁽³¹⁾، وتنقسم الجملة الموجزة إلى ثلاثة أقسام: الجملة الفعلية الموجزة، والجملة الاسمية الموجزة، والجملة الجوابية الموجزة.

أ/ الجملة الفعلية الموجزة⁽³²⁾

تتمثل الجملة الفعلية الموجزة في الفعل الذي استتر فاعله وجوبا عند النحاة، يستدعي ذكر الفعل دون التعرض للطرف الثاني، ويشمل حالة المتكلم مطلقاً، والمخاطب في حالة الإفراد، ومجالاته هي:

- 1/ الفعل المضارع المبدوء بحرف المضارعة "الهمزة" وكقولك: أذاكر، وأطالع، وأسعى.
- 2/ والفعل المضارع المبدوء بحرف المضارعة "نون" الجماعة أو المفرد المعظم نفسه نحو: نتعلم، ونبنى، ونجتهد.
- 3/ والفعل المضارع المبدوء بتاء المخاطب للمذكر مثل: تسمع، وتكتب، وتؤلف.
- 4/ وفعل الأمر المذكر نحو: قُمْ، واسْعَ، وذاكِرْ. لأن الجملة يتم بها المعنى ولو كانت كلمة واحدة؛ لأن العبرة بالمضمون لا بالشكل.

ب/ الجملة الاسمية الموجزة⁽³³⁾

وهي كل اسم أفاد معنى مستقلاً حسن السكوت عليه عند ذكره، وهي المحذوفة الخبر أو المبتدأ. وتتخذ عدة أضرب⁽³⁴⁾:

- 1/ الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو المعية مثل: كُلُّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ⁽³⁵⁾، والنحاة يُقَدِّرُونَ خبراً محذوفاً وجوباً تقديره مقترنان أو متلازمان، والمتأمل يرى أن الجملة مفيدة يحسن السكوت عليها، وقد ذهب الأخفش والكوفيون هذا المذهب بدليل قولهم: «وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو: "كُلُّ رَجُلٍ وَصِيْعَتُهُ" مستغن عن تقدير الخبر؛ لأن معناه مع ضيعته هذا كلام تام ولا يحتاج إلى تقدير خبر، وأن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه واو المصاحبة»⁽³⁶⁾. وآراء العلماء من الكوفيين دليل على وجود مثل هذه الجمل الموجزة في تراثنا العربي.

2/ المصدر المضاف الواقع بعد حال لا تصلح للإخبار⁽³⁷⁾، ومثل له النحاة بقولهم: ضربي زيدا قائما، ضربه قائما، ولا يجوز ضربي زيدا شديدا لصلاحيته الحال للخبرية فالرفع واجب⁽³⁸⁾، وهذه مسألة خلافية بين النحاة وأوافق من يقول إن الخبر محذوف وجوبا وسد الحال مسده.

3/ المصدر الذي يجاء به بدلا من اللفظ بفعله⁽³⁹⁾، ومثل له ابن النظم: سَمِعَ وطاعةً وتقديره: أمري سَمِعَ وطاعةً⁽⁴⁰⁾، ويقول سيبويه: «وسمعا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمدُ الله وثناءً عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمدُ الله وثناءً عليه»⁽⁴¹⁾، ويحذف المبتدأ وجوبا لأن ذكره يعد فضولا، والكلام المذكور كافٍ عنه.

ت/ الجملة الجوابية الموجزة⁽⁴²⁾

ويقصد بالجملة الجوابية الموجزة الإجابة الموجزة التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر التركيب إذا ذكر وحده في غير سياق الإجابة يحسن السكوت عليه، وأدوات الإجابة كلها حمل مفيدة في سياقها، ومن أمثلة ذلك لمن قال جوابا عن سؤال وجه إليه فيجيب بنعم: أفأنتز المجد؟ فتكون الإجابة بنعم دون ذكر سياق الإجابة، قال السيوطي في همع الهوامع: «إن الكلمة الواحدة قد تكون كلاما إذا قامت مكان الكلام كَنَعَمْ ولَا في الجواب»⁽⁴³⁾.

ثالثا: الجمل غير الإسنادية

في اللغة العربية بعض النماذج كانت على وضع خاص كصيغتي التعجب "مَا أَفْعَلَهُ" و"أَفْعَلُ بِهِ" والنداء، والقسم، والتحذير، والإغراء، والمدح والذم، وخالفة اسم الفعل، وخالفة الصوت.

1/ جملة الخالفة

أسماء الأفعال ألفاظ تنوب عن الأفعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى: افترق، وصَهَ بمعنى: اسكُتْ، وأَوَّهَ بمعنى: أُنَوَّجِعْ، ومَهَ بمعنى: اكْفُفْ، واستعمالا كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة⁽⁴⁴⁾، وجملة الخالفة تتكون من خالفة اسم الفعل، وقد تكون معها ضميمة مرفوعة أو ضميمة منصوبة، وعدَّ النحاة الضميمة المرفوعة فاعلا على أساس أنها جملة إسنادية، وقد يتجرد في الاستعمال من ضميمة الرفع، ولا تظهر فيها علامة المضمر يقول سيبويه: «واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك لأنها أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى، وفيما يستقبل وفي يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية»⁽⁴⁵⁾، أما الخالفة المنقولة قد تكون من الجار والمجرور نحو: عليكم، أو من ظرف نحو: دونك.

2/ الجملة التعجبية

للتعجب القياسي صيغتان: مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعَلُ بِهِ، واختلفت النحاة في شأن هاتين الصيغتين، فأما نحو: "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا" فـ: "ما" فيه عند سيبويه نكرة غير موصوفة في موضع رفع بالابتداء، وساغ الابتداء بالنكرة لأنها في تقدير المخصص، والمعنى: شيء عظيم أحسنَ زَيْدًا، أي جعله حسنا، فهو في قولهم: شيءٌ جَاءَ بك، وشَرُّ أهرَّ ذا ناب. و"أَحْسَنَ" فعل ماضٍ لا يتصرف مسندا إلى ضمير "ما" والدليل على فعليته لزومه متصلا بياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أعرفني بكذا، وما أرغبني في عفو الله، ولا يكون كذلك الفعل⁽⁴⁶⁾. وأما "أَفْعَلُ" في نحو: "أَحْسَنَ بَزِيدًا" ففعل: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو مسند إلى المجرور بعده، والباء زائدة مثلها في نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ الرعد 43، وهو في قوة حَسَنَ زَيْدًا⁽⁴⁷⁾.

واختلفت النحاة في تحليل صيغتي التعجب فمرد ذلك كما قال محمد حماسة: وهو تقسيمهم هذه الجملة إلى نوعين أحدهما عدَّوه جملة اسمية، وهو صيغة "ما أفعله"، والآخر عدَّوه جملة فعلية وهو صيغة "أفعل به"⁽⁴⁸⁾، ويرى تمام حسان⁽⁴⁹⁾ أن إعراب صيغة "ما أَحْسَنَ السَّمَاءَ" تكون على الوجه الآتي:

ما: أداة تعجب. أجمَل: خالفة تعجب. السماء: متعجب منه منصوب.

وعبارة: أَجْمَلُ بِالسَّمَاءِ تعرب على الوجه الآتي:

أَجْمَلُ: خالفة تعجب. بِالسَّمَاءِ: الباء حرف جر. السَّمَاءُ: متعجب منه مجرور بالباء.

3/ جملة المدح والذم ويسميها النحاة فعلي المدح والذم، ولكنهم اختلفوا من حيث التقسيم لهاتين الصيغتين فراها فريق أفعالا: نعم بئس فعلا ماضيا اللفظ لا يتصرفان، والمقصود بهما إنشاء المدح والذم، والدليل على فعليتهما جواز دخول تاء التأنيث عليهما عند جميع العرب، واتصال ضمير الرفع البارز في لغة قوم. حكى الكسائي عنهم: الزيدان نَعِمًا رجلين، والزيدون نَعِمُوا رجالاً⁽⁵⁰⁾. وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنهما اسمان، واحتجوا بدخول حرف الجر عليهما، تقول بعضهم قد بُشِّرَ بأنثى: والله ما هي بنعم الولد⁽⁵¹⁾. وهناك خالفتان أخريتان هما: حبذا ولا حبذا والذي يقال في نعم وبئس يقال فيهما.

والتعبير بهذه الخوالف الأربع يقتضي طريقة واحدة حيث حرت مجرى الأمثال، وتأتي على ثلاثة أشكال: الأول: نَعِمَ الطَّالِبُ المُجْدُّ، ففي هذا الشكل تذكر خالفة المدح وتليها الضميمة المرفوعة، فالمخصوص بالمدح، والشكل الثاني: نَعِمَ طَالِبًا المُجْدُّ، إذ يَذْكُرُ بَدَلًا من الضميمة المرفوعة تمييز منصوب، والشكلان السابقان مع ما يماثلهما من الذم يكونان جملة الذم، أما الشكل الثالث فيكون للإخبار نحو: المُجْدُّ نَعِمَ الطَّالِبُ، وغالبًا ما تكفي خالفة المدح والذم بالضميمة المرفوعة بعدها كما جاء في الاستعمال القرآني ومنه قوله تعالى: ﴿بِئْسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾ هود: 99، و﴿بِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ الحجرات: 11.

ويقترح محمد حماسة الإعراب الآتي في مثل: نعم الرجل زيد.

نعم: خالفة مدح. الرجل: ضميمة مدح مرفوعة. زيد: بدل من الرجل.

وفي: نَعِمَ رَجُلًا زَيْدٌ، يكون إعرابه على النحوي الآتي:

نعم: خالفة مدح. رجلاً: تمييز منصوب. زيد: ضميمة مدح مرفوعة.

وتلحق الخالفتان "حبذا" و"لا حبذا" بنعم وبئس مكثفة بضميمتيهما المرفوعتين.

4/ جملة خالفة الصوت⁽⁵²⁾

أسماء الأصوات ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال في الاكتفاء بها دالة على خطاب ما لا يعقل، أو على حكاية بعض الأصوات، وما جاء لزرجر، كـ(هلا: للخيال) و(عَدَسْ: للبلع) و(هَيْدَ وَهَيْدَ وَهَادِ وَغَاهِ وَهَابْ: للإبل)... والثاني: كـ: (غَاقٍ للغراب)، و(طَقَّ لوقع الحجر)، كأنما سمي باسم صوته⁽⁵³⁾. وعدها ابن جني في حديثه عن الكلام والجملة المفيدة بذكر أمثلة ذكر فيها الأصوات حيث يقول: «وَحَاءٍ وَعَاءٍ فِي الْأَصْوَاتِ»⁽⁵⁴⁾، وهذه الكلمات أسماء لامتناع كونها حروفا من قبل الاكتفاء بها وامتناع كونها أفعالا لعدم دلالتها عن الحدث والزمن، ولا ضمير فيها.

5/ الجملة الندائية⁽⁵⁵⁾

النداء من الأساليب الطلبية وهو من علامات الاتصال، فلا يكاد يخلو كلام البشر من كل يوم من النداء، ويتكون هذا الأسلوب من حرف النداء ومنادى، والجملة المعروفة لا تتكون من حرف واسم فقط، ولا بد أن يكون فيها إسناد بين اسم واسم أو بين اسم وفعل، ولهذا يرى بعض العلماء المحدثين على أنه جملة ويطلقون عليه جملة غير إسنادية، كما ينضم إلى أسلوب النداء ما في شاكلته من الاستغاثة والندبة بصورها المختلفة. ويرى محمد حماسة يكفي في إعراب أسلوب النداء بأن يقال: حرف نداء، ومنادى منصوب أو مبني⁽⁵⁶⁾، وهذا من علامات التيسير على المتعلمين.

6/ الجملة القسمية⁽⁵⁷⁾

أسلوب القسم ضروري في حياتنا الاجتماعية، وتستعمل فيه جملة يطلق عليها جملة القسم، وهي جملة فعلية فعلها محذوف مع حرفي القسم "الواو" و"التاء" نحو: والله وتالله، ويظهر مع حرف "الباء" نحو: أقسم بالله وأحلف بالله⁽⁵⁸⁾.

وحروف القسم الشائعة ثلاثة: "الباء" و"الواو" و"التاء" أما "الباء" فهي الأصل في أسلوب القسم حيث تختص بأشياء منها:

أ/ أن فعل القسم يجوز ظهوره معها، أما مع الواو والتاء فيجب حذفه، نحو: أقسم بالله، والله، والله وتالله.

ب/ تدخل على القسم الظاهر وعلى الضمير، أما الواو والتاء فلا تدخلان إلا على الاسم الظاهر نحو: أقسم بالله، أقسم به، والله وتالله.

ت/ يمكن أن يكون جوابها جملة استفهامية، ولا يجوز ذلك مع الواو والتاء، نحو بالله هل أديت الأمانة؟ وهناك كلمات لا تكون إلا ناصا في القسم بصيغتها نحو: لعمرك، وأمين الله، ويمين الله، وجملة القسم جملة إنشائية ولذلك جعلت جملة غير إسنادية.

7/ الجملة التحذيرية والإغرائية⁽⁵⁹⁾

التحذير من أساليب اللغة العربية، ويعرفه النحاة بأنه تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحتمه، وهو نوعان: نوع يكون بإياك وفروعه، نحو: إياك ومضيعة الوقت، إياك والنار، وإياكما والإهمال، إياكم والكسل، وإياكن والتقصير، ويتحقق هذا النوع بطريق تكرار الضمير أو جر المحذّر منه، نحو: إياك إياك الكذب، أو إياك من المراء، والأصل فيه للمخاطب ولكنه أتى لغيره نادرا. أما النوع الثاني: فيكون عن تكرار المحذّر منه أو العطف عليه أو إفراده، وأمثلة ذلك على الترتيب: الضيغم الضيغم، الضيغم والنمر، الكذب. أما حكم المحذّر منه في كل ما تقدم فهو النصب بفعل واجب الحذف ما لم يكن المحذّر منه مفردا، نحو: نفسك الشر، أي جنب نفسك الشر بإظهار الفعل أو بإضماره. وأما ما ورد فيه معطوفا فإن العطف فيه لا يكون إلا بالواو، ويجوز في هذه الواو أن تكون عاطفة ما بعدها على ما قبلها، أو يكون للمعبة وما بعدها مفعول معه⁽⁶⁰⁾.

أما الإغراء فأمر المخاطب بلزوم أمر يحمده به كقول الشاعر⁽⁶¹⁾:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *** كَسَاخٍ إِلَى الْهَيْجَا بَعِيرٍ سِلَاحٍ

أي الزم أخاك، وحكمه النصب باللازم إضماره في العطف والتكرار، وبالجائز إظهاره في الإفراء⁽⁶²⁾.

وقد عد النحاة التحذير والإغراء من الجملة الفعلية، مع أنه لا فعل فيها ولا فاعل؛ لأنهما مضمران إضمارا واجبا لا ظهور لهما. وفي التحذير بإياك وأخواتها يقول سيبويه: إنهم حذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلا من الفعل⁽⁶³⁾، لأن "إياك" تحمل دلالة الفعل المحذوف "احذر"، ويبين ابن جني في باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى: هذا الموضع كثيرا ما يستهوي مَنْ يضعف نظره إلى أن يقوده إلى فساد الصنعة، وذلك كقولهم في تفسير قولنا "أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ" معناه الحق أهلك قبل الليل، فرما عد ذلك مَنْ لَا دُرِيَّةَ لَهُ إلى أن يقول "أهلك والليل" فيجره، وإنما تقديره الحق أهلك وسابق الليل. وكذلك قولنا: زيدٌ قامَ رما ظن بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى⁽⁶⁴⁾. أما الإعراب الذي اقترحه محمد حماسة⁽⁶⁵⁾ فمن باب التيسير، ويكتفي فيه أن يقول:

إياك: للتحذير، وأما الأسماء فنقول عنها إنها منصوبة على التحذير أو على الإغراء، أو محذّر منه أو مغرّى به.

لقد رأى العلماء القدماء أن الإسناد ضروري لكل جملة، ولا تنعقد إلا به، ولكن رأى العلماء المحدثون عدم تكلف الإسناد وخاصة عندما لا يكون له وجه ظاهر كجملة التعجب والنداء والقسم والتحذير والإغراء وترك التأويل.

الهوامش

⁽¹⁾ كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار الكتب، ط: 3، 1403هـ — 1983م بيروت لبنان 12/1.

⁽²⁾ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة المكتبة العلمية بيروت لبنان 5/1.

⁽³⁾ السابق 331/2.

⁽⁴⁾ يراجع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية 42/2.

⁽⁵⁾ المقتضب، المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة 1386هـ 8/1.

⁽⁶⁾ السابق 126/4.

- ⁽⁷⁾ الخصائص 17/1.
- ⁽⁸⁾ السابق 32/1.
- ⁽⁹⁾ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم، مطبعة عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1421هـ - 2000م 19/1.
- ⁽¹⁰⁾ يراجع الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبدى، مطبعة دار الفكر، الطبعة الأولى 1970م ص 60.
- ⁽¹¹⁾ كتاب سيبويه 23/1.
- ⁽¹²⁾ يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، مطبعة دار الفكر القاهرة ص 49.
- ⁽¹³⁾ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م ص 84.
- ⁽¹⁴⁾ شرح المفصل، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش، طبعة 1930هـ - 1931م القاهرة 91/7.
- ⁽¹⁵⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري، مطبعة دار الطلائع 72/1.
- ⁽¹⁶⁾ كتاب سيبويه 33/1.
- ⁽¹⁷⁾ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص 158.
- ⁽¹⁸⁾ يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص 84.
- ⁽¹⁹⁾ الخصائص 196/1.
- ⁽²⁰⁾ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص 158.
- ⁽²¹⁾ يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص 84.
- ⁽²²⁾ يراجع شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار المعرفة، دون تاريخ ص 14.
- ⁽²³⁾ يراجع تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كمال بركات، مطبعة دار الكتاب العربي القاهرة 1967م ص 44.
- ⁽²⁴⁾ يراجع تسهيل الفوائد، ابن مالك ص 44.
- ⁽²⁵⁾ يراجع صحيح البخاري، الإمام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعدي، خرج أحاديثه وعلق عليها محمود محمد حسن نصار، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الخامسة سنة 1428هـ - 2007م ص 14.
- ⁽²⁶⁾ يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص 86.
- ⁽²⁷⁾ يراجع المصدر السابق ص 87.
- ⁽²⁸⁾ يراجع المقتضب 50/4.
- ⁽²⁹⁾ سورة محمد 21.
- ⁽³⁰⁾ يراجع كتاب سيبويه 347/1.
- ⁽³¹⁾ يراجع معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، عني بتصحيحه محمد بدر الدين العناني، مطبعة دار المعرفة 105/1.
- ⁽³²⁾ يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص 90.
- ⁽³³⁾ يراجع المصدر السابق ص 91.
- ⁽³⁴⁾ يراجع المصدر السابق ص 91.
- ⁽³⁵⁾ يراجع أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق حنا الفاخوري، مطبعة دار الجبل بيروت، ط: 1، د.
- ⁽³⁶⁾ ت 184/1.
- ⁽³⁶⁾ يراجع معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع 105/1.

- (37) يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص93.
- (38) يراجع أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1/185.
- (39) يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص94.
- (40) يراجع شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص86.
- (41) كتاب سيبويه 1/319، 320.
- (42) يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص95.
- (43) جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع 1/11.
- (44) يراجع شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص435.
- (45) كتاب سيبويه 1/142.
- (46) يراجع شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص326.
- (47) يراجع المصدر السابق.
- (48) يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص101.
- (49) يراجع اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مطبعة دار الكتب القاهرة، ط:3، سنة 1418هـ - 1998م ص114، 115.
- (50) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين 1/97.
- (51) يراجع شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص333.
- (52) يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص106.
- (53) يراجع شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص437، 438.
- (54) الخصائص 1/17.
- (55) يراجع التطبيق النحوي، عبده الراجحي، مطبعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ط: الأولى 1420هـ - 1999م ص276.
- (56) يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص107.
- (57) يراجع المصدر السابق ص107.
- (58) يراجع التطبيق النحوي، عبده الراجحي ص225، 226.
- (59) يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص109.
- (60) يراجع معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مطبعة مؤسسة الرسالة دار الفرقان الأردن، ط:2، سنة: 1406هـ - 1986م ص61.
- (61) يراجع المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ "شرح الشواهد الكبرى"، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق محمد علي فاخر وغيره، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة، ط:1، سنة 1431هـ - 2010م 4/1781.
- (62) يراجع شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص434.
- (63) يراجع كتاب سيبويه 1/247.
- (64) يراجع الخصائص 1/278، 280.
- (65) يراجع العلامة الإعرابية في الجملة بين القدم والحديث ص110.